

فوق الطاولة

دفاتر التجار و«بيدر» الحكومة

المحرر الاقتصادي

ساد شبه اتفاق بين حضور ورشة عمل السياسة الضريبية على أن المه ليس عقد ندوات وورش عمل، بل التعامل بحزم وجديّة في ملف التهرب الضريبي وإيجاد قانون عادل يطبق بشفافية. متعلقاً تلك هي «زبدة» ملف الضرائب في سورية، لكن واقعيًا، لا نعتقد بأن الحكومة قد تكون قادرة على قول الكلمة الفصل في هذا الملف، بسهولة، كما فعلت في ملف القروض المتعثرة، وقد تبدو جديتها إعلامية أكثر منها حالة تنفيذية، لأسباب عديدة: ففي ملف القروض المتعثرة، نتكلم عن أقل من ٣٠٠ مليار ليرة سورية، موزعة على عدد قابل للحصر من المتعثرين، عن عمد، من كبار رجال الأعمال، الذين أغلبهم خارج البلد، مع بعض ممن يسر لهم الأمور، ما يخفف حالة الحرج المتبادلة بين الحكومة ووسط الأعمال، على حين إن قائمة المهربين ضريبياً طويلة، وإجمالي مبالغ التهرب قد تتجاوز إجمالي قيمة القروض المتعثرة بعشرات الأضعاف، ورجال الأعمال والتجار المهربين ضريبياً في السوق «وسط البلد» مع من يسهل لهم الأمور و«مشيها»، ومن ثم حرج أكبر للحكومة ووسط الأعمال في حال تقرر حسم الملف وفضح المهربين.

الموضوع لا يقتصر على شبكة ضيقة تدير استثمارات للحكومة عبر القطاع الخاص بأسعار بخسة، يمكن استردادها، مثلاً، بل منظومة عمل عمرها عشرات السنين، الأساس فيها «الحربقة» المتبادلة بين التجار والمهربين في الشأن الضريبي، على حساب المال العام، و«الحربقة» هنا ميزة تعني «شطارة»، ومهارة، فقدر ما يستطيع التاجر تخفيف المبلغ الواجب دفعه كضريبة، يكون أكثر «شطارة» من غيره في الوسط، وكذلك بقدر ما يتمكن الموظف والمسؤول من تمرير ملفات من هذا النوع، يكون أكثر شطارة من غيره.

وليس جديداً أن يحتفظ كل تاجر بثلاثة دفاتر محاسبية، واحد له يبيح في المنزل، وآخر لشركائه، وثالث للمالية، وليس جديداً أن موظفين مسؤولين في الضرائب يصبحون أثرياء!

لا نريد أن نخنزل إشكالية السياسة الضريبية في سورية بقضية موظف وتاجر، بل للإشارة إلى حجم التعديف والحرج الذي يخفيه الملف.

أما إذا كانت الحكومة لا تلتفت إلى الحرج المتبادل بينها وبين وسط الأعمال، وبالغفل عازمة على قول الكلمة الفصل في ملف التهرب الضريبي، الذي من شأنه تأمين مصدر إيرادات مهم جداً للموازنة، فيمكنها بدايةً تشكيل فريق عمل في المجلس الاستشاري، يتولى البحث في الموضوع، بإشراف الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، مع صلاحيات واسعة، بحيث تقوم بفتح دفاتر الجميع دون استثناءات، ويتم استخدام فرق تتبع للجنة تعمل على الأرض، تقوم بتدقيق عينات عشوائية للكشف الضريبي، وتعاينها على الأرض، ملاحقة الخلل من جذوره، فتعمل باتجاهين، التدقيق في المالية ولدى التجار، ولتنشر النتائج مهما كانت، ويكون ذلك مع تشكيل فريق من الاختصاصيين لإعادة النظر بالنظام الضريبي وتبسيطه وجعله أكثر عدالة.



نفي رسمي بعد انتشارها عبر مواقع التواصل الاجتماعي

حاكم المصرف المركزي لـ«الوطن»: لم نطبع قطعاً نقدية معدنية

لفئات الخمسين والمئة ليرة.. والصور المتداولة «فوتوشوب»

الوضع القائم، ولكن بعد دراسة دقيقة. منها بأن استبدال الفئات النقدية التالفة متاح عبر المصرف المركزي، ويتم العمل فيه، وهناك مبالغ تالفة يتم استبدالها باستمرار.

مشدداً على أن من يقوم بالترويج لتلك الشائعات إنما هدفه التشويش على عمل المصرف المركزي، ومحاولة خلق ضغوط جديدة على الليرة لتحقيق المكاسب، وهذا لن يحصل، وما هي الإشاعات التي راقت طرح فئة الـ ٢٠٠ ليرة وقد ثبت عدم صوابيتها، بعودة الليرة إلى الاستقرار خلال أيام قليلة.

وأصل درغام عدم الانجرار وراء تلك الشائعات ومحاولات التشويش على عمل المصرف المركزي، الذي سوف يقوم بإعلام المواطنين بأي قرار يتخذه في هذا الشأن وغيره.



المصرف المركزي في موضوع تداول النقد، جمع بيانات وإحصائيات حول الموضوع، وسوف يتم اختيار أفضل الحلول لمعالجة وخاصة الفئات التالفة، علماً بأنه يتم مطروحة للبحث والدراسة الدقيقة من

على الصور بواسطة الكمبيوتر، مثل «الفوتوشوب»، وهي واضحة بشكل كبير، وعملياً لم يرق المصرف المركزي بطباعة أي عملة معدنية لهاتين الفئتين، وفي حال قرر المصرف اتخاذ هذا الإجراء، فسوف يكون بعد دراسة دقيقة جداً، وخاصة أن طباعة العملة المعدنية ذات مصالوات من البيض للتشويش بهذا القرار «لأننا في المصرف المركزي نعمل تحت الضوء ولا يمكن إخفاء أي قرارات من هذا النوع على المواطنين، وسياساتنا واضحة ولنعلنا عما نقوم به للجمهور عبر وسائل الإعلام، وقد سبق أكسنا على مشروع الدفع الإلكتروني الذي يتم العمل عليه».

وأوضح درغام أن جميع الخيارات مطروحة للبحث والدراسة الدقيقة من

الوطن- خاص

نقى حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام لـ«الوطن»، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي حول طباعة عملات معدنية من فئتي الـ ٥٠ ليرة والـ ١٠٠ ليرة، مبيّناً أنها محاولات من البعض للتشويش على عمل المصرف المركزي، وخاصة بعد عودة الليرة السورية فوراً إلى الاستقرار بعد طرح فئة الـ ٢٠٠ ليرة، ومحاولة المضاربين في السوق استغلال الحدث لترويج الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لجني الأرباح.

وأوضح درغام أن الصور التي تتداولها صفحات التواصل الاجتماعي لفئتي الـ ٥٠ ليرة والـ ١٠٠ ليرة المعدنية قد تم إنجازها عبر برامج التصميم والتعديل

اليوم... لجنة تفتيش مضاعف

«الهيئة» و«الجهاز» معاً للتدقيق في «القروض المتعثرة»

الوظيفية، إضافة لتصويب بعض القرارات التي اتخذت بحق بعض المتعثرين ممن التزموا بالتسويات والتسديد، وتم اتخاذ جملة من الإجراءات بحقهم من حجز ومنع سفر وغيره، كما حدث مع بعض الصناعيين ممن يتعاملون مع المصرف الصناعي.

وفي هذا السياق حصلت «الوطن» على نسخة من مذكرة لرئيس وأعضاء اللجنة المركزية للقروض المتعثرة تظهر إحالة نحو ١٧ عاملاً في المصرف الزراعي للتدقيق منهم ٣ من العاملين تم كف يداهم بغيث خليل مدير فرع الزراعي بالكوسه وأحمد درويش مدير فرع مصياف وسمير بلول من قسم التحصيل.

وعلى سبيل المثال في المصرف التجاري تم كف يد ٩ من العاملين بتسميات وظيفية مختلفة من مدير ورئيس قسم وغيره بالمقابل هناك قائمة مشابهة لجهة التسميات الوظيفية شملت ٨ عاملين أحيلوا للتدقيق من دون كف يداهم وكذلك الأمر في باقي المصارف العامة، ويبقى الأهم وما يجري انتظاره هو ما سيسدر عن هذه اللجان من قرارات وتوصيات، وخاصة أن العديد ممن تم كف يداهم تضرروا على مستوى السمعة وعلى المستوى المعاشي لما فقدوه من أجورهم وتعويضاتهم، ومنه سوف يكون ما تصدره هذه اللجان لجهة إدانة هؤلاء العاملين أو تبرئتهم أثر كبير على حياتهم

عبد الهادي شباط

كشف مدير مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» أن لجان التدقيق الخاصة بملف القروض المتعثرة توزعت أمس على المصارف العامة، وأنه من المتوقع أن تبدأ عملها اليوم. مبيّناً أن تركيبة هذه اللجان تشمل على مفتشين من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مقابل مفتش من الجهاز المركزي للرقابة المالية، كما علمت «الوطن» أن من أولويات هذه اللجان النظر والتدقيق مع العاملين ممن صدر بحقهم قرارات احترازية بكف اليد وأوقفوا عن العمل وتوقفت أجورهم وتعويضاتهم

أربعاء «آي تي» في تجارة دمشق

الحلاق: الشركات التجارية لم تعتمد الدفع الإلكتروني خشية معرفة حجم مبيعاتها

صالح حميدة

بين عضو الهيئة التدريسية في الأكاديمية العربية للأعمال الإلكترونية باسم صفور أن

الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة الإلكترونية في سورية مازالت غير معتمدة عالمياً ولا يوجد اعتراف متبادل بينها وبين الهيئات الدولية الأخرى، نتيجة للأزمة التي تمر بها البلاد.

جاء ذلك خلال مشاركته في ندوة الأربعاء التجارية حول التسويق والتوقيع الإلكتروني، في دمشق، مشيراً إلى أن ما يحكم عمل هذه الهيئة هو القانون رقم ٤ للعام ٢٠٠٩ الذي شرع استخدام واعتماد التوقيع الإلكتروني، وأعطاه الحجة نفسها في التعاملات الأخرى والنظر بمخالفاته أمام المحاكم السورية وتحسكه مجموعة من الضوابط التقنية والفنية والأمنية.

وأوضح صفور أن الهيئة الوطنية تقوم بإصدار الشهادات وتوفير المعدات والتطبيقات والحاصل الذي للتوقيع الإلكتروني، وأن هناك طلباً وحيداً تقدم به بنك سورية المركزي ليكون مزوداً لهذه الخدمة للبنوك العاملة في سورية والشركات التجارية وغيرها، من الجهات في القطاعين العام والخاص، في حين حصلت إحدى شركات الاتصالات الخاصة في سورية على صلاحية تقديم هذه الخدمة باستخدام شهادات التصديق الإلكتروني، ولفق إلى أن الهيئة تدرس إدخال القطاع شركات قطاع خاصة كمزود للخدمة.

وأضاف صفور أن التشريع لم يفتح الباب إلا أمام العلاقات المدنية والتجارية وهي لا تسري حالياً على مجالات الحياة الأخرى كمرحلة أولى إلى حين التعرف على هذه التكنولوجيا قبل أن تنتشر في بقية المجالات فلا يمكن استخدامها في الأمور والشؤون الشخصية ولا في التصرف بالأموال غير المنقولة ولا في الدعاوى والمرافعات وغيرها من الشؤون.

وبيّن أن أبرز ميزات التوقيع الإلكتروني تتمثل في إمكانية استخدامه عبر جميع الوسائل الذكية والإلكترونية بعد التحول إلى العصر الرقمي والتحقق من البيانات والهوية ووحدة البيانات وعدم القدرة على الإنكار من مصدر الشهادة وعدم القدرة على التزوير أو تعديل الوثيقة والتحقق اللحظي من البيانات دون الحاجة للانتظار المحاكم لفحص المحتويات ولا حاجة للتصديق على الصور المنشوخة. ولعل صعيب التجارة أو التسويق الإلكتروني أشار صفور إلى وجود نحو ٤٣ مليون شخص متسوق الكتروني في المنطقة العربية

الحقول المحررة في ريف الرقة تمتد على مساحة ١٢ ألف كم

مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: بدء تشغيل أولى الآبار في حقل الشاعر وألفا برميل زيادة يومية في الإنتاج قريباً

علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أن الورش الفنية في حقل الشاعر انتهت من صيانة أول بئر تقني وبخلف الإنتاج بطاقة نحو ٩٠٠ برميل نفط يوميا، والبئر الثانية سوف تدخل الإنتاج خلال يومين قادمين ليصل الإنتاج إلى نحو ألفي برميل نفط يوميا في آبار حقل الشاعر.

وأوضح المصدر أن العمل في حقل الشاعر يتم على ثلاث جبهات من خلال العمل على تأهيل آبار الغاز وتجهيز المحطة بشكل إسعافي بالإضافة لتجهيز خط الغاز بين حقل الشاعر ومعمل إيلا وذلك لكون الخط تعرض للأضرار على مسافة ١٠ كم، بالإضافة إلى منطقة أخرى بانتظار تأمينها بالكامل من وحدات الجيش العربي السوري للدخول إليها، والجهة الثانية هي استمرار العمل على إخماد الحرائق في البئرين المشتعلتين، حيث كان هناك ٤ آبار نطف مشتعلة، والجهة الثالثة تتعلق بعملية نقل النفط بالمصهارج، حيث يتم نقل نحو ٩٠٠ برميل نفط يوميا من حقل الشاعر إلى المحطة الرابعة، وموضحاً أن النقل بالمصهارج كان يجري العمل به خلال الفترة قبل الأزمة لكون الكميات قليلة والمنطقة تمكنت من الدخول إلى

وفيما يتعلق بالآبار التي تم تحريرها مؤخراً في منطقة جنوب غرب الرقة من عناصر الجيش العربي السوري، أوضح المصدر أنها تدرج ضمن دائرة حقول الثورة النفطية بشكل عام، وهي حقول صغيرة متناثرة على مساحة كبيرة تقدر بنحو ١٢ ألف كيلو متر مربع وذلك عملية

المؤكد سيكون حاجة لاستيراد معدات وقطع غيار، وعلى المدى الطويل ستعود بالحقول إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

وأكد المصدر أن كل بئر غاز أو نفط يتم تحريرها مهما كان إنتاجها ضعيفاً فهي وضرورية لكون عملية الإنتاج حالياً تشبه كرة الثلج التي تتدافع لتزيد من حجمها وهو ما نحتاجه لزيادة الإنتاج في قطاع الطاقة، وخاصة أن مركز إنتاج النفط يقع في المنطقة الشمالية الشرقية في الرميلان وجبسة ومركز إنتاج النفط الخفيف هو في دير الزور والمناطق الغربية إنتاجها الرئيسي من الغاز لذلك المنطقة التي يحرها الجيش حالياً هي منطقة نفطية ومكبس مهم إعادة تشغيلها في المرحلة القادمة وخاصة لجهة زيادة الإنتاج بشكل تدريجي وتشغيل العاملين الذين كانوا يعملون فيها.

ولفت المصدر إلى خطأ ورد في عدد من وسائل الإعلام التي ذكرت تحرير حقل الهيل النفطي، والصحيح أن المنطقة ليس فيها آبار نفط، وإنما هي محطة حقل غاز الهيل وهي محطة غازية مربوطة مع محطة الآرك والغاز الذي ينتج منها يعالج في محطة الآرك، وحقل الهيل هو مجمع إداري يضمن الإدارة والمستودعات والمنامة وليس بحقل نفطي.

يذكر أن وحدات من الجيش السوري استعادت السيطرة على حقل الدليعة النفطي في ريف الرقة الجنوبي الغربي بعد القضاء على آخر تجمعات لتنظيم «داعش» الإرهابي، بالإضافة إلى السيطرة على قرية زملة شرقية ومحطة ضخ الزملة وحقول غاز الزملة وحقل نطف الفهد.



التأهيل فيها ستكون صعبة بسبب المسافات المتباعدة فيما بينها، والطاقة الإنتاجية فيها خلال فترة قبل الأزمة كانت تصل إلى ٦ آلاف برميل نفط يوميا، وفي أغلبيتها تنتج النفط الثقيل. مشيراً إلى أن الورش الفنية تمكنت من الدخول إلى أول هذه الحقول وهي محطة حقل صفح، وكان واضحاً بأن حجم الأضرار كبير جداً فيها، وهي محطة تقع في أول الحقول من الاتجاه الغربي للرقه، وتحتوي على ١٦ بئراً نفطية منها ١٢ بئراً مدمرة وتعرضت للتخريب بالكامل. وفيما يتعلق بتأمين المعدات والتجهيزات لصيانة

«الصناعة» طلبت.. و«إعادة الإعمار» رفضت

هنا غانم

ذلك ضمن خطة العمل الإسعافية، وخاصة فيما يتعلق بترحيل الأثاث وصيانة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات وتأهيل البنى التحتية والمناطق الصناعية وإنجاز المخطط التنظيمي الجديد للمحافظة والنهوض بالواقع الخدمي في كل أحياء المدينة خاصة التي تمت إعادة الأمن والاستقرار إليها. واقترحت وزارة الإدارة المحلية

الدعم للشركات المتضررة في حلب باعتبار أن حلب من أكثر المناطق التي تضررت، وكان التوجه نحو وضع خطة خاصة من الحكومة لإعادة إعمار حلب والبدء بتنفيذها، وهذا يتطلب ضرورة إعادة تشغيل المنشآت والمعامل الصناعية والورش الحرفية بغية تحريك عجلة الإنتاج وتدعيم قدرة الاقتصاد السوري على الصمود وفعلا تم الاتفاق أن يكون لها دعم خاص من الحكومة، وقد ورد

رفضت لجنة إعادة الإعمار تخصيص وزارة الصناعة بمبلغ إضافي وقدره ٣.٤ مليارات ليرة سورية لإعادة تأهيل الشركات الصناعية المتضررة وتنفيذ مجموعة من المشاريع في محافظة حلب، إذ عولت الصناعة في طلبها هذا على اجتماع مسبق مع الحكومة ولجنة إعادة الإعمار، بينت خلاله أنها على استعداد لتقديم

التمويل لإعادة الإعمار المتضررة في حلب، وهو ما يطمح إليه الصناعيون، إضافة إلى ما تقدمت به وزارة الصناعة من خلال اجتماع مسبق مع الحكومة ولجنة إعادة الإعمار، بينت خلاله أنها على استعداد لتقديم